البروليتاريا العربية، وانبثقت المنظمات العمالية العربية التي لم تناضل من أجل التحرر الوطني فقط، بل من أجل الانعتاق الطبقي أيضاً.

وقد أدى توسع القطاع الصناعي إلى انتشار استخدام الوسائل الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي، وكان لا بد، نتيجة لذلك، من أن يتأثر قطاع التجارة وتزداد أهميته. كما كان لا بد من أن يدخل نمط الانتاج الرأسمالي، كما ذكرنا، إلى الزراعة، وأن ترتبط هذه، وبشكل خاص زراعة الحمضيات وتصديرها، بالتجارة الخارجية. وقد نتج عن ذلك الانحسار التدريجي للانتاج الحرفي المترافق مع تمركز العمالة ورأس المال ضمن المؤسسة الواحدة، وضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكنتيجة حتمية لتوسع القطاع الصناعي، كان لا بدّ من أن يتراجع دور القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية؛ حيث أظهر إحصاء سنة ١٩٢٢ ان نسبة عدد المعتمدين على الزراعة انخفضت، في تلك السنة، إلى ٥٤٪[٢] من سكان البلاد، مقابل ٧٠٪ بلغتها هذه النسبة في بداية القرن العشرين[٣]. وقد استمر توسع القطاع الصناعي، فإضافةً للمؤسسات الصناعية التي أسست في البلاد قبل الحرب، واستمرت في العمل حتى سنة ١٩٢٧، والبالغ عددها ١٢٣٦ مؤسسة، منها ٩٢٥ مؤسسة عربية أي ٧٥٪ من المؤسسات، و ٣٠٠ مؤسسة يهودية، أي ٢٤٪ من المؤسسات، توسع القطاع بشكل عام، وبخاصة الجانب المتعلق باليهود كما سنلاحظ[٤].

وقبل الاحتلال البريطاني، كان غياب وسائل النقل الحديثة يحول دون توسع عمليات التسويق والتبادل، وكان غياب السياسة الجمركية لا يحمي المنتجات الصناعية المحلية. أما الانتداب البريطاني فقد وضع، بعد تثبيته، القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، كالنقل والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، تحت سيطرته، وقام ببناء ميناء حيفا وعمل على تحسين ميناء يافا الطبيعي، وأدخل الهاتف والبرق إلى البلاد[٥]. وقد ساعد هذا، إضافةً إلى تدفق المهاجرين اليهود وحاجتهم إلى الأحياء السكنية الجديدة وحاجة الاحتلال إلى شبكة مواصلات كبيرة وبشكل خاص سكك الحديد التي تضاعفت خطوطها بعد الاحتلال، في تشغيل آلاف العمال العرب[٦]. أما في قطاع البناء، فقد زاد النشاط وتطورت الصناعات المرتبطة بهذا القطاع بشكل عام، كصناعة الأثاث والطابوق ومشاغل الإقفال والزجاج والأدوات المنزلية والمعدنية[٧]. وإضافة إلى هذا، تم تأسيس مصنع الاسمنت نيشر. وفي سنة ١٩٢٣، تم تشغيل محطة الكهرباء الفلسطينية التي ساعد تشغيلها على تطور الصناعة بشكل عام[٨]. كما جرت إقامة مشاغل حديثة لاستيراد السيارات وتصليحها. وعلى مستوى فلسطين بكاملها، تأسس بين الحرب العالمية الأولى وحتى سنة ١٩٢٥ حوالي ١٥٠ مشروعاً اقتصادياً وظفت، فيها، رساميل بلغت قيمتها ١٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كان للعرب منها ١٠٠٠٠٠ جنيه فقط[٩]. وقد تنامى تطور الاقتصاد الفلسطيني بعد ذلك، ففي سنة ١٩٢٩ أمكن تصدير ما يزيد عن حاجة الأسواق المحلية بأسعار مناسبة للبلاد العربية المجاورة[١٠]. وفي تل أبيب وحدها، انشىء ما يزيد على ٧٠ مصنعاً[١١]. وارتفعت قيمة الصادرات، بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٤، من ١٣٦١٠٠٠ جنيه الى ١٩١٨٠٠٠ جنيه[١٢]. هذا، إضافة الى زيادة قيمة الواردات. وقد أدى هذا التوسع في الصناعة إلى تشغيل العمال العرب وزيادة عددهم، خاصة أن أبواب المصانع اليهودية